جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

تصور استراتيجي عربي موحد للتوعية الامنية

د . المنصف الشنوفي

الرياض

1419 هـ - 1998 م

تصور استراتيجي عربي موحد للتوعية الأمنية

د. المنصف الشنوفي

قسم الإعلام، جامعة الكويت

تصور استراتيجي عربي موحد للتوعية الأمنية

مقدمـــــة :

يكاد يجمع الباحثون على أن الإعلام - تلك السلطة الرابعة - له خمس وظائف أساسية وهي الوظيفة الاخبارية والوظيفية التوعوية - التربوية والوظيفة الترفيهية والوظيفية الإعلانية والوظيفية التاريخية

ولعل الوظيفة التوعوية - التربوية هي أهم الوظائف وأخطرها مما جعل الإعلام طرفاً أساسياً بالنسبة إلى ركائز المجتمع التقليدية وهي الأسرة والمدرسة والمسجد

وفي هذا الإطار، حرصت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية منذ إنشائها على تأمين التنسيق بين الاتصال أو الإعلام والإعلام الأمني الرامي إلى الوقاية من الجريمة ومكافحتها

كما حرصت على بذل الجهود قصد تنمية الحس الإعلامي لرجل الشرطة من جهة وتعميق المفاهيم الأمنية لدى العاملين في حقل الإعلام من جهة أخرى

فالهدف الأسمى هو تحقيق التعاون الإيجابي والبناء لمواجهة الجريمة والحد من انتشارها

ولقد اختلطت المفاهيم منذ القديم وأصبحت صورة رجل الشرطة تقدم على غير وجهها الصحيح وهو خدمة الفرد والمجتمع وحمايتها من الظلم والجريمة وأثارهما وارتبطت - مع الأسف الشديد - بصورة ذهنية غير مغرية وهي القمع والتضييق من الحريات ولعل عبارة بوليس من حيث الاشتقاق

هي المدنية ومنها المدنية والحضارة فما ابعدنا عن الانزلاق الدلالي الذي تردت فيه هذه الكلمة. نظام بوليسي وفلم بوليسي ومناخ بوليسي.

كذلك فإن الصحفي - بحكم حرصه على استقاء الخبر من مصدره الأول والأساسي وحرصاً على استجلاء الحقيقة قد وجد نفسه منافساً ومزاحماً لصنفين من الموظفين: رجال الشرطة ورجال القضاء فكان التوتر وكان حجب المعلومة - باعتبارها سراً أمنياً أو قضائياً - في وجه الصحفي المخبر. ومن هنا - ونتيجة لهذا الاختلاط في المفاهيم - تحتم النظر في قضية هي ركن من أركان مهنة الإعلام - وهي أخلاقيات المهنة أو ما اصطلح على تسميته بميثاق شرف الإعلام.

إن قراءة متأنية لمشروع استراتيجية إعلامية عربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة الموافق عليها في المؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن الإعلام الأمني المنعقد بتونس خلال الفترة ٩/ ١١/ ١٤١٦هـ - ٤/ ٦/ ١٩٩٥م، تدعونا إلى الوقوف عند بعض النقاط الأساسية الواردة في هذه الاستراتيجية ومنها على وجه الخصوص قضية ميثاق شرف الإعلام العربي باعتبارها مقوماً تستند إليه هذه الإستراتيجية.

أولاً: ميثاق شرف الإعلام العربي:

وضع ميثاق شرف الإعلام العربي موضع التنفيذ في مختلف مضامينه التي تحدد المبادئ الأساسية الواجب الالتزام بها لتقدير مدى صلاحية الأنشطة والبرامج المسموح بنشرها. «ص ٤٠».

أما القضية الثانية فتتعلق بعلاقة «العنف الإعلامي» والسلوك العدواني وبانتشار الجريمة والإرهاب فهل هي علاقة سببية أم علاقة نسبية أم لا علاقة

أصلاً؟ ولقد أصدر المؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن الإعلام الأمني المذكور أعلاه توصية بشأن آثار المواد الإعلامية الوافدة على المنطقة من خلال الأقمار الصناعية كما دعا إلى ترسيخ التعاون العربي والدولي في مجال التوعية الأمنية ولقد رأينا من المفيد تسليط الضوء على قضية العنف الإعلامي عن طريق التلفزيون خاصة وخطر زاحف هو الفيديو، معتمدين في ذلك على أحدث ما توفر لنا من بحوث ودراسات

١ ـ الإعلام والتأثير

قضية التأثير هذه تدرجت من هارولد لاسويل Harold Lasswell الذي كان يعتقد أن تأثير الإعلام يماثل تأثير الحقنة تحت الجلد إلى نظريات الاتصال الجماهيري لماركوز وماك لوهان التي أجمعت على أن التأثير نسبي ويتم بصفة تدريجية وبالترتيب تجاه الصورة الذهنية Image

الاتجاه Attitude

السلوك Behaviour

فهناك التأثير «الأولي» أو القصير المدى وهو محدود ومتقلب وبالتالي تافه، وهناك التأثير «الثانوي» وهو طويل المدى وأعمق وبالتالي فهو يغير بعمق أسلوب العلاقات بين الناس[١]

ساد الاعتقاد حتى الثلاثينات أن وسائل الإعلام تمتلك قوة هائلة تمكنها من تشكيل الرأي العام وتغيير الاتجاهات والسلوك وكان الافتراض السائد

---

(١) جمال، المنيس «نشأة المداخل العلمية لدراسة تأثير وسائل الإعلام وتطورها»، دراسة نقدية تحليلية *المجلة العربية للعلوم الإنسانية*، العدد ٤٦، السنة ١٢، شتاء ١٩٩٤م، ص ص ٦١ ـ ٦٢

في ذلك الوقت أن تأثير وسائل الإعلام هو تأثير خطي ذو اتجاه واحد. ثم ظهرت نظرية التغذية الارتجالية أو الأثر المرتجع Feedback وهكذا أصبح تأثير وسائل الإعلام تأثيراً نسبياً.

والملاحظ الآن هو الاتجاه نحو مفاهيم أكثر تواضعاً لفهم تأثير وسائل الاتصال على المجتمع.

ولقد بين مكويل وبلملر أن وسائل الإعلام لا تلعب أي دور يذكر في خلق الظواهر الاجتماعية السلبية مثل الجريمة والعنف وهو ما سنراه لاحقاً عند الحديث عن تأثير التلفزيون.

٢ ـ الأمن والمواطنة الحقة:

يعتبر الأمن ركيزة من ركائز المجتمع ومن هذه الركيزة يستمد المجتمع استقراره وتقدمه وحضارته فليس الأمن قضية بوليسية مهنية ولكنه مسألة اجتماعية ذات ارتباط عضوي بكل فرد يعيش وسط المجتمع. فأصبح الأمن الشرط الأساسي للمجتمع المدني الذي تحكمه القوانين والدساتير لا الأهواء والقوانين التسمولية وهدفه تحقيق أكبر قدر من التوازن الاجتماعي بغية الحفاظ على أمن الفرد والمجتمع. فيقول سبحانه وتعالى في كتابه العزيز ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾[1].

لذلك فالدين الإسلامي هو دين يصلح به كل زمان ومكان ويحافظ على تماسك الأسرة وتوازنها.

ولقد أكدت الاستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية على القيم

---

(١) سورة الأنعام، الآية ٦.

الأخلاقية المستمدة من الكتاب والحديث والسنة وسيرة السلف الصالح مما يجعل قضية ميثاق الشرف محسومة من الأساس وتكاد تكون جبلة وطبيعة ثانية لمن تحلى بقيم الإسلام الحنيف فالعمل على وقاية المجتمع من الجريمة والإرهاب والانحراف هو عين المواطنة الصالحة

٣ ـ الالتزام بميثاق شرف الإعلام العربي

لقد حددت الاستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة الأهداف التالية

«العمل بهدي من الشريعة الإسلامية وفي ضوء تعاليمها النيرة وقيمها السمحة الداعية إلى الخير والصلاح والوئام ـ على تعزيز أواصر التعاون بين المؤسسة الأمنية والمؤسسة الإعلامية وعلى توظيف وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها المرئية والمسموعة والمقروءة لمضامين رسالتها التثقيفية والتوعوية والترفيهية وتكثيف نشاطها» بهدف

١ ـ تحصين المجتمع العربي ضد الجريمة بالقيم الأخلاقية والتربوية بما يعصمه من الزلل والانحراف ويحول دون تأثره بالتيارات الفكرية المشبوهة والأنماط السلوكية المنحرفة الوافدة، ذلك أن أمن كل دولة عربية وثيق الارتباط بالأمن العربي الجماعي والإخلال به يؤثر بالتبعية على أمن الدول العربية الأخرى.

٢ ـ الإسهام في بناء الشخصية السليمة المتزنة الملتزمة بالقيم والمثل القويمة الأصلية وتحصينها ضد كل أشكال الانحراف والتحلل الأخلاقي والفساد

٣ ـ الاسهام في توجيه الفرد نحو السلوك السليم القائم على قيم الأخلاق والاستقامة والانضباط واحترام القوانين والأنظمة

«المساهمة في تكوين رأي عام واع يتعاون مع الأجهزة المختصة، من أجل الوقاية من الجريمة ومكافحتها على درب تحقيق طموحات الوطن العربي إلى مزيد من الاستقرار والنماء والرخاء وحماية المجتمع العربي من شرور الإجرام وتيارات الأفكار الملوثة بالتحلل والفساد ومن مختلف المحاولات العدوانية الإرهابية والتخريبية منها، الموجهة من الداخل والخارج».

«نشر الوعى الأمني بين المواطنين وتقوية الحس لديهم بأهمية المشاركة الفعلية والمستمرة في مكافحة الجريمة»

«المساهمة في التصدي للجريمة بتوعية الجمهور بوسائل المنع وطرق الوقاية وسبل العلاج وفي تبصير المواطنين بوجوب حرصهم على اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لحماية أشخاصهم وممتلكاتهم من مخاطر الجريمة، وكذلك في تنمية الإحساس لديهم بمسؤوليات المواطنة الحقة في التعاون مع أجهزة الأمن بالتصدي لكل ما يخل بأمن المجتمع».

وجعلت من الالتزام بميثاق شرف الإعلام العربي المقوم الثاني لهذه الاستراتيجية بعد المقوم الأول وهو دعم أجهزة الإعلام في مكافحة الجريمة والوقاية منها.

إن قضية ميثاق الشرف بالنسبة إلى الصحفي هي قضية ضمير أولاً وآخراً: ذلك أن الصحفي مثل الشرطي ومثل القاضي مهمته الأولى هي تقصي الحقائق لواقع ممعن في السرية والغموض والتستر. وعليه أن يجتهد في أن يتجاوز العراقيل التي يضعها في طريقه رجل الشرطة أو رجل القضاء كما أنه معرض إلى الاستدراج أو الاستغلال.

هل يفصح الصحفي عن كل نتائج تحقيقه؟.

نحن نعلم أن هنالك مدرستين في خصوص حياة الرجل العام : هنالك المدرسة الفرنسية التي تؤمن باحترام الحياة الخاصة للرجل العام وهنالك المدرسة الأنجلوسكسونية التي تؤمن بالعكس ولا ترى حرجاً في انتهاج إعلام الفضائح

هل يجوز استعمال أية وسيلة للحصول على الخبر هل يجوز شراء الوثائق أو سرقتها، هل يجوز ذكر المصدر دائماً؟ أم ينبغي التكتم حتى لاتعرض المخبر إلى الخطر؟

إذن مزالق المهنة كثيرة ولا بد من ميثاق شرف يضبط السلوكيات.

لقد وصفت الصحافة بأنها السلطة الرابعة نظراً إلى أن المعلومات الكاملة والدقيقة حول الأمور المتعلقة بالصالح العام هي الوسيلة التي تمكن الجمهور من محاسبة الحكومات والمؤسسات والمنظمات وكل من بيدهم السلطة على أي مستوى ومع ذلك فإن القائمين على السلطة كثيراً ما يعملون على إخفاء ما لا يودون ذيوعه أو ما يحتمل أن يثير الرأي العام ضدهم. ومن هنا يأتي إنكار حق الوصول إلى المعلومات والرقابة الصريحة أو المقنعة ومحاولات التضليل المتعمدة من قبل المتحدثين الرسميين، والصحفيون الذين يجلبون على أنفسهم سخط السلطات أو المصالح القوية يتعرضون للمضايقات والتهديد كما أن جو الرعب يمكن أن يؤدي بالتدريج وبصورة خفية إلى الرقابة الذاتية

الصحفيون الشرفاء هم من يعتبرون أن دورهم يتمثل في تقصي الحقائق والتنقيب عن تصرفات جميع القائمين على السلطة والتمحيص وربما فضح

هذه التصرفات كلما كانت هنالك إساءة لاستخدام السلطة أو قصور في الكفاءة أو فساد أو أي انحرافات أخرى.

تنص كل القوانين على واجبات والتزامات وهكذا فإنْ الصحفي ملزم قانوناً بأن يمتنع عن نشر معلومات زائفة أو غير مؤكدة أو تستهدف أغراضاً دعائية وأن يحافظ على كرامة مهنته وأنْ يذعن لقواعد السلوك المقررة لها وأن يمتنع عن نشر أنباء عن جلسات المحاكم السرية الخ. . . . كما تنص قوانين بعض البلدان على واجبات أكثر تحديداً مثل التصرف بطريقة مسؤولة من الناحية الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان ومبادئ التعاون بين الشعوب والاشتراك في الكفاح من أجل هذه الحقوق والالتزام بواجب الامتناعَ عن الحصول على أنواع معينة من المعلومات ـ ومن ذلك مثلاً معلومات الشرطة أو السلطات العسكرية ـ إلا بإذنها أو أثناء جلسات المحاكمة بل يمضي البعض إلى أبعد من هذا فيفرضون قيوداً مختلفة على الصحفيين أنْ يتعاملوا مع أي جهاز معلومات بدون إذن من رب العمل. وتطالبهم بالحصول على تصريح من الحكومة بالعمل لدى هيئة أجنبية. هذا بالإضافة إلى أنه قد ينص على إجراءات تأديبية يمكن أن تصل إلى الشطب من سجل المهنة. وتتفاوت طبعاً حسب الجريمة.

بدأ تدوين قوانين السلوك المهني للمرة الأولى في بداية العشرينات والآن توجد مثل هذه القواعد في نحو من ستين بلداً في كافة مناطق العالم.

تشير معظم قواعد السلوك إلى مفاهيم هامة مثل : ضمان حرية الإعلام، حرية الوصول إلى مصادر المعلومات الموضوعية، الدقة وعدم تحريف عرض الحقائق، المسؤولية إزاء الرأي العام، ضرورة الامتناع عن التشهير والاتهام بالباطل، والقذف وانتهاك الحياة الخاصة، النزاهة والاستقلال، احترام السرية المهنية.

من جهة أخرى فإن كثيراً من قواعد السلوك الموضوعة على الصعيد الوطني لاتضم مبادئ لتنظيم واجبات ومسؤوليات الصحفيين تجاه المجتمع الدولي والبلدان الأجنبية

وفيما يتعلق بوضع قواعد دولية للسلوك المهني، مازال الأمر موضع خلاف وقد بذلت محاولات كثيرة من قبل منظمات غير حكومية أو دولية حكومية لوضع قواعد سلوك مهني إقليمية أو دولية ويبدو أن أقدمها هو «قواعد الأخلاق الصحفية» الذي اعتمده أول مؤتمر لصحافة عموم أمريكا الذي عقد في واشنطن سنة ١٩٢٦م

وقد نوقشت المشكلة للمرة الأولى في الأمم المتحدة منذ ٤٠ عاماً كما أن عدة رابطات دولية شاركت بالعمل في هذا المجال ولقد اعتمدت جامعة الدول العربية قواعد للسلوك المهني للصحفيين العرب في أغسطس ١٩٧٧م

وعلى الرغم من هذه المبادرات، فإن كثيراً من الصحفيين والسلطات الحكومية المعنية بالاتصال يعتقدون بأنه في عالم تسود فيه مفاهيم متباينة للغاية عن دور الصحفيين فمن المحتمل نظراً لاختلاف القيم أن يستحيل وضع قواعد سلوك دولية

وبإيجاز فإن النزاهة والحياد والذوق السليم هي أساس هذه القيم السلوكية

ثانياً: علاقة العنف الإعلامي بالسلوك العدواني والجريمة والإرهاب:

إن العنف العالمي على صعيد الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون تزامن مع ظهور التلفزيون : خاصة في الثلاثينات من هذا القرن.

ولقد كان هنالك، منذ البداية، صراع بين المنتجين والرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية. فالمنتجون لأفلام الحركة يكثرون من مشاهد العنف على أساس أنها عنصر درامي جوهري في الفلم بينما المسؤولون عن الأجهزة والرأي العام يعتبرون أن تأثيرها وخيم على المشاهدين، وخصوصاً الأطفال منهم.

لقد تكونت لجان كثيرة منادية بالتقليل من العنف عبر السينما والتلفزيون ولكن الكونغرس ومجلس الشيوخ لم يعيرا انتباهاً لكل هذه الصيحات وحتى اللجنة الفيدرالية للاتصال فإنها تخلت عن هذا الموضوع نهائياً ابتداء من أوائل الثمانينات.

كذلك فإن الساعة الأسرية هي أقصى ما وفرته الشبكات التلفزيونية الأمريكية الثلاث الكبرى والأدهى هو أن خبراء القانون في أمريكا يشككون في دستورية القوانين المناهضة للعنف الإعلامي عبر وسائل الاتصال الجماهيري. أما بأوروبا وبأستراليا والقارات الأخرى فإن الوضع يختلف: فبالسويد والنرويج، عن طريق الصحافة المكتوبة وعن طريق بعض التشريعات، وقع الحد من وطأة العنف وكثرته في التلفزيون سنة ١٩٨٤م برامج خاصة للأطفال مجردة من العنف تعرض من الساعة الرابعة إلى الخامسة بعد الظهر كذلك فعلت هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C. سنة ١٩٨٦م، بعد دراسة وضحت أن أصل الداء قادم من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الأفلام. وانتهت دراسة أخرى إلى هذه الحقيقة وهي

أن مستوى العنف في الأفلام الأمريكية يفوق بثلاث مرات مستوى العنف للأفلام الأنجليزية

كذلك كان موقف إذاعة وتلفزيون كندا بخصوص الفلم الأمريكي

أما عن الفيديو، فإن بعض البحوث أثبتت أن ٥٠٪ من الأسر البريطانية التي لها أطفال دون العشر سنوات تمتلك جهاز فيديو وأن الأفلام التي لها علاقة بالعنف والجنس والإرهاب هي الأكثر انتشاراً، كان ذلك سنة ١٩٨٤م

١ ـ تغطية الأخبار بالولايات المتحدة الأمريكية

إن العنف وانحراف الأطفال هما موضوعا الريبورتاج التجاري لكن تغطية الإرهاب تتطلب التعامل معه بكل حذر فلا ينبغي بحال من الأحوال تعريض حياة المرتهنين إلى الخطر ولقد كانت وسائل الإعلام الأمريكية تطلب من مراسليها الالتزام بالحياد، كل الحياد وعدم البث المباشر لمشاهد الإرهاب

إلا أنها لم تكن تمنع تغطية الإرهاب إذ تعتبر ذلك حبساً للمعلومة وبالتالي مصدراً للإشاعات وتجدر الإشارة إلى أن هنري كيسنجر، كاتب الدولة الأسبق للخارجية الأمريكية، كان ضد تغطية الإرهاب إعلامياً كذلك كان موقف رئيسة الوزراء البريطانية السيدة تاتشر حيث كانت تعتقد أنه من الضروري حرمان هؤلاء الإرهابيين من الإعلان عنهم لأن الإعلان عنهم هو بمثابة الأوكسجين لهم

وهنالك خلافات بين المسؤولين عن وسائل الإعلام ورجال الشرطة والقضاء ويرى رجال الشرطة أن التغطية الإعلامية للإرهاب تهدد أمن

المرتهنين وسلامتهم ويرى رجال القضاء أن حصانة الصحفي لها حدود ولا يمكن له أن يغطي الأحداث إذا بلغت حداً من الخطورة خاصة في مواطن الإرهاب. والمهم هو أن وسائل الإعلام في تغطيتها للإرهاب مرتبطة بقدر أو بآخر بعلاقتها مع السلطة: فوسائل الإعلام الأمريكية غير تابعة ولا خاضعة للسلطة على عكس وسائل الإعلام الإيطالية مثلاً التي هي تابعة وخاضعة للأحزاب السياسية.

٢ ـ المضمـــون:

تجمع الأبحاث على أن البطل، في مسلسلات العنف والجريمة، هو الرجل لا المرأة وأن نسبة ذكر العنف في الصحافة المكتوبة هي ١٠٪ ونسبته في الإذاعة والتلفزيون أكثر من ذلك.

إن الحيز المكاني للعنف بالصفحة الأولى من الجرائد الأمريكية هو بنسبة ١٨٪ من العناوين الكبرى وفي المجلات المصورة بنسبة ٢٨٪ من تغطية الأحداث. أما بالنشرات التلفزيونية للأخبار فنسبة أخبار العنف هي ٢٦٪ من مجموع الأنباء.

وتجمع جل الدراسات على الاستنتاج بأن نسبة العنف الإعلامي لا علاقة لها مباشرة بالإحصاءات المستمدة من الواقع الإجرامي كما أنها توجه اللوم إلى وسائل الإعلام التي تقدم الانحراف أو الجريمة من وجهة نظر استتباب الأمن والبواعث الفردية جاهلة أو متجاهلة المعطيات الاجتماعية الدافعة على الانحراف. نفس اللوم يوجه إلى وسائل الإعلام بخصوص تغطية العنف الجماعي بين السود والبيض بأمريكا وهي تغطية لاتخلو من تحيز وانحياز من قبل الصحافة البيضاء تجاه الزنوج! وهناك إجماع على أن

نسبة العنف الإعلامي في الأفلام والمسلسلات الأمريكية واليابانية تفوق بكثير نسبة العنف في أفلام ومسلسلات بريطانيا وكندا واستراليا وكامل أوروبا

٣ ـ العنف الإعلامي وعلاقته بالعدوانية

أجمع الباحثون على أن العنف الإعلامي قد يكون مصدر عدوانية وأثبتت تجارب أجريب بالمخبر أن هنالك علاقة بين التعرض إلى مشاهد العنف والسلوك العدواني ولكن هؤلاء الباحثين انتقدوا من حيث أنهم ارتكزوا على تعرض مصطنع للعنف وأن تجاربهم لم تجر في المناخ الاجتماعي العادي الذي يهيج العدوان والعنف في السلوك.

ومن جهة أخرى فإن التحقيقات والتجارب الميدانية مكنت من تجنب ما هو مصطنع في تجارب المختبر ولكنها هي أيضاً لها حدودها النسبية : صعوبة إقامة العلة السببية وغياب إمكانات المقارنة والمراقبة فلابد إذن من تكامل بين التجارب داخل المخبر والتحقيقات الميدانية

وهنالك نظريات كثيرة تولدت عن هذا الموضوع بالذات نظرية التنفيس عن الميول العدوانية عند المشاهد ونظرية كبح الاتجاهات وإعاقتها ونظرية تنشيط الميول العدوانية عند المشاهد ونظرية التدعيم.

وأغلب البحوث التي أجريت تمت في المخابر ولا يخفى كما رأينا ما لهذه التجارب من سلبيات أهمها أنها اهتمت بالتأثيرات قصيرة الأمد أي الأولية كما بيَّنا في مستهل هذا البحث

ولعل الأمر يصبح أصعب عندما نتناول موضوع التحقيقات الميدانية والتأثير طويل الأمد ولكن هذا الموضوع يثير أيضاً قضايا أخلاقية فهل

يجوز لنا أن نعرض لمشاعر عنف لأطفال أو مشاهدين مهما كان سنهم لأمد طويل واعتبارهم موضوع تجارب؟ ومهما اختلفت النظريات ووجهات النظر، فإن أغلب التقارير الأمريكية من تقرير لجنة ملتون أيزنهاور سنة ١٩٧٢م «بعد اغتيالات جون كندي وروبرت كندي ومارتن لوثر إلى التقرير الثاني المقدم سنة ١٩٨٠م من قبل وزارة الصحة الأمريكية» تقر بأن العنف التلفزيوني يثير فعلاً سلوكاً عدوانياً لدى الأطفال والمراهقين الذين يتابعون هذه البرامج»[١].

يبقى أن هنالك مشكلة لا نستطيع أن نتوقف عندها لانعدام الإحصاءات والمعطيات الصحفية : نعني بذلك انتشار الفيديو منذ السبعينيات في العالم العربي : وقد انتشرت أشرطة الفيديو المتعلقة بالعنف والجنس انتشاراً رهيباً والمؤسف في الأمر أن السلطة الأمنية لم تتصد بعد لهذا الموضوع الشائك

فلابد من تشريعات ومن ضوابط وإلا تفاقم الأمر وأصبح كارثة بالنسبة إلى الأطفال والشباب في الوطن العربي[٢].

---

(١) جورج، جربنر «عنف وإرهاب في وسائل الاتصال». *دراسات وبحوث في الإعلام* عدد ٢، اليونسكو، ١٩٨٩م «متفرقات»

(٢) جيهان، رشتي : *تأثير المضمون الترفيهي العنيف على ارتفاع معدلات الجريمة*، الأنباء «الكويتية»، ٢٨ يناير ١٩٩٦م، ص ١٤.

الخاتمـــــة

نستنتج مما تقدم أن الاستراتيجية الإعلامية العربية سواء في أهدافها أو في مقوماتها أو في برامجها وآليتها تحتاج إلى تضافر الجهود بين رجال الإعلام ورجال الأمن ورجال العدل ، كما تحتاج أيضاً إلى تعاون عربي ودولي على صعيد الدراسات والبحوث وعلى صعيد تبادل التجارب والمعلومات فاختصار المراحل من خلال تجارب الآخرين وتبادل المعلومات ـ من شأنه أن يقربنا من الأهداف التي نسعى إليها

ولعل ركن الدراسة الهام في هذه الاستراتيجية هو إنتاج البرامج الإعلامية في علاقتها بالوقاية الأمنية ولن ننتج برامج عربية خالصة أصيلة ما لم تتوفر الموارد البشرية والكفاءة وما لم تدخل التوعية الأمنية في التكوين الإعلامي عبر مدارسنا ومعاهدنا وكلياتنا في العالم العربي

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية :

١ ـ رشتي، جيهان «تأثير المضمون الترفيهي العنيف على ارتفاع معدلات الجريمة». **الأنباء الكويتية** ٢٨ يناير ١٩٩٦م.

٢ ـ عبدالرحمن، عواطف. «المواد الدينية في الصحافة المصرية وعلاقتها بأحداث العنف الديني في السبعينيات». **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد ١٨، السنة الخامسة، ربيع ١٩٨٥م، ص ص ٦ ـ ٤٤.

٣ ـ المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. **علاقة الإعلام بالمسائل الأمنية في المجتمع العربي**. الرياض، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٤ ـ المنيس، جمال. «نشأة المداخل العلمية لدراسة تأثير وسائل الإعلام وتطوراتها: دراسة نقدية وتحليلية». **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد ٤٦، السنة ١٢، شتاء ١٩٩٤م، ص ص ٥٦ ـ ٧٥.

٥ ـ وزارة الإعلام. **أثر برامج العنف والجريمة على الناشئة**. إدارة البحث والترجمة، الكويت، ١٩٨٥م، ص ١٦١.

٦ ـ اليونسكو. **أصوات متعددة وعالم واحد**. الجزائر، ١٩٨١م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 - George Gerbner. **Violence et Terreur dans les Medias.** UNISCO. Etudes et Documents d'Information, No. 12, Paris, 1989.

2 - Warren K. Agee, Phillip H. Ault, Edwin Emery. **Medias.** 9th edition, New-York, 1988.